



أدوات وسلطات استعادة الأصول الأمريكية: دليل عملي



تلتزم الولايات المتحدة بالتصدي للفساد ومحاربه عالميًا. كما أننا قد عقدنا العزم على حماية اقتصادنا من الأثر المُدمر للفساد الأجنبي من خلال منع زعماء الفساد من استثمار الأموال الممنهوبة أو الرشاوى في الولايات المتحدة أو القيام بغسيل تلك الأموال التي تمّ الحصول عليها بطرقٍ فاسدةٍ وغيرٍ مشروعةٍ من خلال النظام المالي الخاص بنا. وتأييدًا لهذا الهدف الذي نسعى إليه، أطلقت وزارة العدل (DOJ) مبادرة استرداد الأصول الناشئة عن الحكم الفاسد أو الكليبتوقراطية¹ في عام 2010، وقد كُلف عدد من المحامين المتفانين بالبحث والتحقيق ورفع الدعاوى القضائية لضبط ومصادرة الأموال التي قام زعماء الفساد الأجانب وأصدقائهم المقربون بكسبها بطرقٍ غيرٍ مشروعةٍ. يعمل هؤلاء المحامون مع شركاء في مختلف أنحاء العالم على محاربة الفساد، و لا يُمكن إنكار مدى أهمية وتأثير الإنجازات التي تمكّنوا من تحقيقها مؤخرًا. ومن الجدير بالذكر أنه بمساعدة نظرائنا الدوليين، تمكنت مبادرة استرداد الأصول الناشئة عن الحكم الفاسد من ضبط وتقييد أكثر من 3.2 مليار دولار من الأصول المرتبطة بالفساد الأجنبي في محاكم الولايات المتحدة. وتعد تلك الأصول الموضوع الرئيسي في المقاضاة المستمرة و الشائكة المتعلقة بالمصادرة. منذ عام 2010، أنهينا عمليات استرداد الأصول بنجاح وساعدنا حكومات أجنبية على استرداد ما يزيد عن 150 مليون دولار من الأصول التي تمت إعادتها إلى الوطن أو التي في خضم الإعادة، كما أننا نقوم حاليًا بالبحث والتحقيق في قضايا تتضمن مئات الملايين من الدولارات من الأصول الإضافية ذات الصلة بادعاءات أخرى خاصة بالفساد الأجنبي.

من أجل استمرار نجاح العمل ضد الفساد العالمي، تعمل الولايات المتحدة على تكوين علاقات عمل قوية مع زملائنا الدوليين حتى تتمكن الأطراف المتأثرة من مشاركة المعلومات الضرورية بشكلٍ وِقتي، مناسبٍ وفعالٍ للتمكّن من جمع الدليل القاطع على الفساد بنجاح، بالإضافة إلى القيام بحصر وضبط ومصادرة الأموال التي تم كسبها بطرقٍ غيرٍ مشروعةٍ. يقدم هذا الدليل، الذي أصدرته وزارتنا الخارجية والعدل الأمريكيتان، معلومات عملية حول كيف يمكن للولايات المتحدة مساعدة الدول الأخرى في استرداد الأصول التي تم الحصول عليها بشكلٍ فاسدٍ والإجراءات الجنائية المتبعة بشكلٍ عام. لا يُعد هذا الدليل وثيقة شاملة ولكنه صُمم لإرشاد الشركاء المتواجدين وراء البحار حول كيفية عمل نظام المصادرة الخاص بالولايات المتحدة (وهو نظام يُطلق عليه قانون الولايات المتحدة اسم «قانون مصادرة الأموال») كما يتضمّن اقتراحات بشأن تسهيل عملية المصادرة.

يُعتبر العمل على استرداد الأصول عمليةً مُعقّدة ومُطوّلة ويمكن ان يكون التعامل مع الأنظمة القانونية للدول التي تتبع أساليبًا وإجراءات قانونية مختلفة تحديًا صعبًا. ورغم ذلك، يعطينا العدد المتزايد لقصاص النجاح بارقة أمل ويؤكد على وقوف مجتمع تطبيق القانون العالمي كحائل دون سرقة و استغلال زعماء الحكومة الفاسدين لأموال الأشخاص الذين يجب عليهم خدمتهم.

¹ الكليبتوقراطية مصطلح مُشتق من الكلمات اليونانية الأصل كليبتو، بمعنى لص، وقراط، بمعنى حكم؛ وبذلك يعني المصطلح حكم اللصوص.

هناك طريقتان أساسيتان لطلب المساعدة من الولايات المتحدة: غير رسميةً ورسميةً. تمنحك الطلبات الغير رسميةً من خلال قنوات قوات تطبيق القانون فرصة الدخول الفوري للمعلومات باستخدام مصادر عامة أو طوعية، أو من خلال الحصول على الأدلة باستخدام الأساليب الاستقصائية الغير قسرية. بشكل عام، تعتبر الطلبات الرسمية ضروريةً حينما يتطلب الحصول على المعلومات أو الأدلة استخدام الأساليب القسرية أو استخدام أسلوب خاص للتأكيد على قبولها في المحكمة، على سبيل المثال القيام بجمع سجلات مالية أو أقوال الشهود. إن الغرض من هذا الدليل هو تقديم معلومات بشأن كيفية استخدام الطريقتين للحصول على المعلومات والمساعدة من سلطات تطبيق القانون بالولايات المتحدة وذلك باستخدام أكثر الأساليب كفاءةً وفعاليةً. تشمل الطريقة الرسمية طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (MLA) وذلك من خلال المعاهدات والاتفاقيات متعددة وثنائية الأطراف وأحياناً تتطلب تلك الطريقة مصادر هامة من الدولة التي قدمت الطلب والتي قد تطلب قدرًا كبيرًا من الوقت للتنفيذ. تُرَجَّب بالاستقصاءات الغير رسميةً ونشجعها حيث يُمكن من خلالها الحصول على المعلومات الهامة دون الحاجة إلى الإجراءات الرسمية كما أن المساعدة الغير رسميةً ستعمل على التسهيل بالطلبات الرسمية اللاحقة وتيسيرها. وكما هو موضحٌ بالأسفل توجد قائمة تشمل وكالات الولايات المتحدة التي تعمل على قضايا استرداد الأصول الدولية والتي يمكنها تقديم تلك المساعدة. كما بإمكانك الاطلاع بالأسفل على بعض الوسائل التي تُقدم الولايات المتحدة من خلالها المساعدة قبل أن تُبادر دولة أخرى بتقديم طلب رسمي، ولتقديم طلب رسمي بشكل أفضل عندما تكون قنوات المساعدة القانونية المتبادلة ضروريةً.

وكالات الولايات المتحدة المسؤولة عن حالات استرداد الأصول

وزارة العدل، قسم الجريمة، قسم غسل الأموال واسترداد الأصول (MLARS): هذه هي الوكالة الرائدة في الولايات المتحدة في مجال المفاضاة واسترداد الأصول في حالات الكلبتوقراطية؛ كما يُساعد الموظفون بالوكالة في تلقي الطلبات المُقدّمة من السلطات القضائية الأجنبية للحصول على المعلومات وتقديم المساعدة لاسترداد الأصول في حالات الفساد والجرائم الأخرى. ومن الجدير بالذكر أننا نُشجّع شركائنا على التواصل مع قسم غسل الأموال واسترداد الأصول لمناقشة كيف يمكن للولايات المتحدة المساعدة في الحصول على الأدلة والمعلومات بشكل رسمي وغير رسمي.

وزارة العدل، قسم الجريمة، مكتب العلاقات الدولية (OIA): يمثل هذا المكتب السلطة المركزية للولايات المتحدة وهو مُخوَّل للاستلام كل الطلبات الخاصة بالمساعدة القانونية المتبادلة وتحويلها للتنفيذ. يجب أن تقوم الحكومات الأجنبية بإرسال كل الطلبات الرسمية إلى مكتب العلاقات الدولية للحصول على المساعدة من الولايات المتحدة. يجب استشارة مكتب العلاقات الدولية كذلك بشأن أفضل طريقة لتقديم الطلب المكتوب قبل إرساله.

مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) ووزارة الأمن القومي، وتحقيقات الأمن القومي (HSI): لدى تلك الوكالات المعنية بتطبيق القانون وحدات تحقيق استقصائي ومحققون ماليون متفانون تم تعيينهم لمحاربة الفساد العالمي. في بعض الأحيان تقوم تلك الوكالات بتشكيل فرق بالتعاون مع وكلاء دائرة الإيرادات الداخلية (IRS). بشكل خاص، أسس مكتب التحقيقات الفيدرالية وحدة داخلية لمحاربة الفساد بالإضافة إلى مقراتها الرئيسية التي تقع في العاصمة واشنطن والوكلاء المتواجدين في العاصمة والمدن الرئيسية الأخرى بالولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، لدى كل وكالة من تلك الوكالات ممثلون مُوَّعون في العديد من سفارات الولايات المتحدة حول العالم. يلعب هؤلاء الممثلون دورًا هامًا في تسهيل تقديم المساعدة لمساندة التحقيقات الأجنبية. يتم ذلك بشكل خاص عبر تقديم المساعدة الغير رسميةً بشكل مباشر والتواصل مع زملائهم في المواقع الأجنبية الأخرى وفي المكاتب التابعة للولايات المتحدة. يستطيع الممارسون من السلطات القضائية الأخرى التواصل مع مكتب التحقيقات الفيدرالية أو مع وكلاء تحقيقات الأمن القومي ممن يؤدون عملهم في بلدهم من خلال سفارات الولايات المتحدة الموجودة ببلدانهم وذلك من أجل إعداد الاستقصاءات أو مناقشة الحالات الخاصة بهم قبل تقديم أي طلب رسمي.

ا. نظرة عامة

يوجد - في كل دولة - خمس أو ستة خطوات يُمكن اتباعها لاسترداد عائدات غير مشروعة حدثت إما نتيجة لفساد أو لجريمة بشكل عام:

1. التعرف على الجريمة الأساسية والأدلة المقبولة التي تُفسّر السلوك الإجرامي وتبرهن عليه؛
2. تحديد وحصر الأصول التي ستخضع للمصادرة؛
3. استعراض (من خلال الأدلة) الرابطة بين الأصول والسلوك الإجرامي؛
4. ضبط الأصول أو تجميدها؛
5. مصادرة الأصول؛ و
6. إعادة تلك الأصول إلى الوطن.

ا. التعرف على السلوك الإجرامي وتحديد وإثباته بالأدلة

يتطلب نجاح عملية استرداد الأصول الحصول على دليل كافٍ لإثبات السلوك الإجرامي على شكل يمكن قبوله في محاكم الولايات المتحدة. تُعد الأدلة التي تُقدمها الدول التي تطلب المساعدة والتي تحتوي على التفاصيل الخاصة بالسلوك الفاسد، والمسؤولين، والشركاء والهياكل القانونية المتورطة، جوهرية في المراحل اللاحقة الخاصة بإجراءات المصادرة. كما أنه من الهام التعرف على الإجراءات الجنائية، والحصول على القبول والحفاظ عليها، والمحافظة على الأصول خلال فترة التحقيق والمحاكمة. تتضمن جرائم الفساد عادة سلوكاً إجرامياً داخل الدولة حيث يتولى المسؤول منصبه وسلوكاً إجرامياً عالمياً حيث تتورط الهياكل القانونية وتزيد تدفقات الأموال من خلال الأنظمة المالية والاقتصادية الدولية. إن مشاركة الأدلة التي تُثبت الإجرام والتي يتم الحصول عليها من خلال التحقيقات التي يتم إجرائها في دولة المسؤول الفاسد بصفة وقتية يُعد أمراً في غاية الأهمية فيما يتعلّق بإثبات السلوك الإجرامي من خلال تقديم المساعدة الرسمية والغير رسمية.

ا. تحديد الأصول وحصرها

إن الهدف من معظم عمليات غسيل الأموال هو إخفاء الروابط التي توجد بين السلوك الإجرامي والأصول أو بين الأصول والأشخاص المتورطين في ارتكاب السلوك الإجرامي. كي تنجح عملية مساعدة الدول على التعرف على الأصول الغير قانونية التي يؤمنون أنها توجد داخل الولايات المتحدة، ينبغي الحصول على معلومات محددة تُعد ضرورية فيما يتعلّق بإثبات الاختلاس أو الرشوة، أو أي أعمال فساد أخرى. تتضمن المعلومات التي قد تكون ضرورية ما يلي:

- آليات الدفع والمعاملات المالية الخاصة، بالإضافة إلى الشركاء والكيانات القانونية المتورطة في تحريك وإخفاء ما حققته الحكومات الكليبتوقراطية من أموال تم نهبها بطرق غير مشروعة؛
- حجم ووقت المبالغ المالية والمشتريات التي تم تحويلها، بالإضافة إلى الأسماء وأي معلومات تعريفية محددة حول الأشخاص والكيانات القانونية الذين سجلت الأصول بأسمائهم أو الموقّعين على حسابات بنكية أو مالية أخرى؛
- تحديد موقع الأصول، والجهات التي يُسافر إليها المسؤولون الأجانب بشكل متكرر، أو مكان إقامة أفراد عائلاتهم أو أقاربهم في الولايات المتحدة الأمريكية يُعد عاملاً مُساعدًا لتحقيق الهدف الذي نسعى إليه؛ و
- يُعد الكشف عن هوية الأشخاص الذين ساعدوا من يقومون بغسيل الأموال، بما يشمل المستشارين الماليين أو المحامين ممن ساعدوا في تحريك الأموال أمراً هاماً في بعض الأحيان.

من فضلك، ينبغي أن تضع في اعتبارك أنه في بعض الحالات تمارس الولايات المتحدة سلطاتها القضائية فيما يتعلق بالسلوك الإجرامي، والمعاملات الخاصة بغسيل الأموال، والأصول التي ورّطت النظام المالي الأمريكي أو أثّرت عليه، حتى لو لم تكن تلك الأصول داخل الولايات المتحدة. على سبيل المثال، ربما تنتهك التحويلات السلبيّة الدُوليّة لعائدات الفساد التي يتم صرفها بعملة الولايات المتحدة (الدولار الأمريكي) قانون الولايات المتحدة وربما توفر أساسًا لاسترداد الأصول الخاصة بالولايات المتحدة من خلال قوانين مصادرة الأصول دون إدانة جنائيّة. في بعض الأحيان تستطيع العمليات القانونيّة بالولايات المتحدة القيام بتجميد أو ضبط أو حتى مصادرة الأصول وتتبع الأموال التي تم غسلها جزئيًا من خلال نظامنا المالي وذلك بمُساعدة الدولة التي تم بداخلها استثمار الأموال المنهوبة. تتعاون الدول الأخرى بشكلٍ جوهري مع الولايات المتحدة في الأمور التي تتعلّق بمصادرة الأصول دون إدانة جنائيّة.

A. الطلبات الغير رسميّة فيما بين أجهزة الشرطة ومن مدّع عام إلى مدّع عام آخر

1. التواصل المباشر مع مدّعي عام أو مكاتب تطبيق القانون:

أ. المساعدة الروتينيّة في إجراء التحقيقات

يمكن أن تمتلك دولة ما استخبارات ماليّة مؤكدة بشأن موقع ممتلكات أو أصول الأخرى تم الحصول عليها بطريقة غير قانونية في الولايات المتحدة، ولكنها تحتاج إلى المزيد من التحقق. تستطيع تلك الدولة تقديم طلب غير رسمي تطلب فيه من الولايات المتحدة تنفيذ إجراءات التحقيق الروتينيّة كالمقابلات الشخصيّة مع الشهود، والمراقبة البصريّة، وعمليات البحث الخاصة بالسجلات العامّة، مثل البيانات الخاصة بتكوين الشركات أو السجلات العقارية. كي تتمكن من طلب هذا النوع من المساعدة، يُمكنك التواصل مع قسم غسيل الأموال واسترداد الأصول MLARS، باستخدام معلومات الاتصال الموجودة على الجزء الخلفي من الدليل، أو مع مكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، أو تحقيقات الأمن القومي HSI أو دائرة الإيرادات الداخليّة IRS بسفارة الولايات المتحدة. يُعد تأكيد المعلومات من خلال الطلبات الغير رسميّة أمرًا مفيدًا وهامًا قبل إعداد الطلب الرسمي الخاص بغسيل الأموال واسترداد الأصول من أجل فرض القيود على الأموال المنهوبة أو مصادرتها كي تجنّب حالات التأخير التي تحدث بسبب الحاجة إلى استكمال الطلبات الرسميّة. ومع ذلك، كما هو موضح للأسفل، فإنه وفقًا لقوانين الولايات المتحدة يُصبح من الصعب قيامها بتوفير المعلومات التي تتعلق بوجود حسابات بنكيّة أو أرصدة الحسابات البنكيّة والمعلومات المتعلّقة بالبريد الإلكترونيّ إلا رداً على طلب رسمي خاص بقسم مكافحة غسيل الأموال واسترداد الأصول.

السؤال الخاص بالإجراءات و / أو الاستراتيجيّات القانونيّة

قد يساعد الاتصال بقسم غسيل الأموال واسترداد الأصول أو بالممارسين القانونيين بمكتب العلاقات الدُوليّة عن طريق البريد الإلكترونيّ أو الهاتف قبل إرسال طلب رسمي خاص بغسيل الأموال واسترداد الأصول على حل العقبات العمليّة أو القانونيّة أثناء التحقق من الأصول. يمكن ان يوفر هذا التواصل كذلك الوقت الكافي للمدعين العامين والمحققين بالولايات المتحدة ليتمكنوا من إعداد الوثائق المناسبة التي سيتم تقديمها للمحاكم أو من اتخاذ الإجراءات اللازمة لتيسير الاستجابة للطلبات الرسميّة الخاصة بقسم غسيل الأموال واسترداد الأصول. كما يُمكن أن يُقدّم مسئولو الولايات المتحدة اقتراحات مفيدة حول الطريقة المُثلى لاسترداد الأصول وكيفية الحصول على المعلومات الضرورية بشأن استرداد الأصول في الولايات المتحدة مما يوفر الوقت والمجهود على الشركاء الأجانب.

ومن النقاط المفيدة ما يلي:

- لا يُمكن للمدعين العامين بالولايات المتحدة ولا لوحدة الاستخبارات المالية إصدار أمر بفرض القيود على الأموال المنهوبة أو ضبطها؛ فلابد من الحصول على أمر محكمة.
- ربما سيُصبح الأمر أكثر سرعة وفعاليّة لكلا الدولتين في حال تمكنت الدولة مُقدّمة الطلب من

الحصول على أمرٍ من محاكمها بتقييد الأموال المنهوبة وضيبتها أو الحصول على أمر بالمصادرة بحيث تتمكن محكمة الولايات المتحدة من تنفيذ تلك الأوامر على الأصول التي توجد بالولايات المتحدة. يجب تسليم أوامر المحكمة الأجنبية من خلال طلبات قسم غسيل الأموال واسترداد الأصول. وبالرغم من ذلك، بقدر الإمكان، يجب مناقشة متطلبات محددة تندرج تحت قانون الولايات المتحدة الخاص بتنفيذ الأوامر الأجنبية مع قسم غسيل الأموال واسترداد الأصول قبل الحصول على تلك الأوامر الأجنبية.

- للحصول على أوامر المحكمة بتنفيذ بحث قانوني بشأن المباني أو حسابات البريد الإلكتروني، يتطلب قانون الولايات المتحدة مبرراً يتضمّن دليلاً ذا مستوى أعلى من بقية الأوامر الجبرية و يجب ان يتم دعمه بدليل حديث يبرز النشاط الإجرامي المتعلق بالمباني أو حسابات البريد الإلكتروني. ستننتج مناقشة ما نحن في حاجة إليه الحصول على الدليل بشكل أسرع أو ربما يقودنا ذلك إلى استنتاج أن الحصول على طلب رسمي بالمساعدة القانونية المتبادلة أمر مستحيل.

ب. تطوير العلاقات المحليّة مع الوكالات التابعة للولايات المتحدة

للحصول على إجابات للأسئلة الخاصة بكيفية التعامل أو الحصول على مزيد من التوضيح بشأن قوانين وممارسات الولايات المتحدة، يُمكنك التواصل مع قسم غسيل الأموال واسترداد الأصول، أو مع مكتب التحقيقات الفيدرالية، وتحقيقات الأمن القومي أو التواصل مع مسؤولي دائرة الإيرادات الداخليّة في أقرب سفارة للولايات المتحدة. كلما قدمت تفاصيل أكثر كانت فرصتك في الحصول على نتائج مرضية أكبر.

2. شبكات التحقيق

أ. شبكات الممارسين

من الجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى ممثلي الولايات المتحدة المؤرّعين في السفارات بالخارج وفي مكاتب الولايات المتحدة، توجد شبكات تضم عدداً من الممارسين لاسترداد الأصول والتي تُمكنهم من مناقشة الحالات، بشكلٍ مثالي عن طريق أجهزة كمبيوتر آمنة أو من خلال استخدام الهاتف. على سبيل المثال، ربما تساعد المناقشات التي يتم إجرائها مع الخبراء المتخصصين محققاً في دولة أكي يعرف بشكل غير رسمي إذا كانت هناك أصول في دولة ب. وبالإضافة إلى ذلك، بإمكان الدولة أ تنبيه الدولة ب بأن هناك نشاط غير عادي في قطاعاتها الماليّة أو التجاريّة أو أنه توجد أنماط سفر غير عاديّة. ربما تُمهدّ تلك المحادثات الغير رسميّة الطريق لإجراء تحقيقات رسميّة فعّالة أو الحصول على مساعدة بشأن قرار المصادرة.

تشتمل تلك الشبكات على شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول («CARIN»)، والتي لديها أكثر من 50 عضو ومراقب وتتصل بتلك الشبكة 6 شبكات إقليمية أخرى تتبع سياسة شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول وذلك لتغطية 60 سلطة قضائيّة إضافيّة. يتم تقديم الطلبات إلى الممارسين من خلال شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول عن طريق جهة الاختصاص ذات الصلة بشبكة كامدن أو ممثلي الشبكات التي تتبع سياسة شبكة كامدن. لا ينحصر دور شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول والشبكات التي تتبع سياسة شبكة كامدن على التعامل مع المسائل المتعلقة بالفساد، ولكنها تعمل على تيسير مصادرة الأموال المنهوبة مع أخذ كل ما له علاقة بعائدات الجريمة بعين الاعتبار. لمزيد من المعلومات، يُمكنك زيارة carin@europol.europa.eu. وتعد الولايات المتحدة عضواً في شبكة كامدن المشتركة بين الوكالات لاسترداد الأصول.

شبكة مراكز التنسيق العالمية لاسترداد الأصول، بالتعاون من الإنترنت ومبادرة استرداد الأصول المسروقة (STAR)، وهي مبادرة مشتركة بين البنك العالمي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة

المخدرات والجريمة، وهي شبكة مُكوّنة من ممارسين يتمحور دُوهرهم حَوْل محاربة الفساد وتقديم المساعدة في قضايا استرداد الأصول. تقدم شبكة مراكز التنسيق العالمية فرصة تبادل معلومات آمنة وتعمل على تحديد مراكز الاتصال للمشاركة في السلطات القضائية. كما تلعب دورًا هامًا في عقد الاجتماعات بشكلٍ منتظم للممارسين من أجل تيسير تنسيق القضايا المتعلقة بالأُمور متعددة وثنائية الاختصاصات القضائية. لمزيدٍ من المعلومات، يُمكنك زيارة هذا الموقع <https://www.interpol.int/Crime-areas/Corruption/International-asset-recovery>. كما تشارك الولايات المتحدة في شبكة مراكز التنسيق العالميّة.

ب. مجموعة إيغمونت

مجموعة إيغمونت هي مؤسسة تتكون من وحدات استخبارات ماليّة من جميع أنحاء العالم، بما يشمل شبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة للولايات المتحدة (FinCEN)، وقد تم الاتفاق على مشاركة المعلومات الاستخباراتيّة الماليّة فيما بينها في القضايا المتعلقة بالجريمة والإرهاب. إذا سمح التشريع المحلي، يُمكن للمسؤولين عن تنفيذ القانون من خلال عضو بمجموعة إيغمونت طلب معلومات استخباراتيّة ماليّة من شبكة مكافحة الجرائم الماليّة التابعة للولايات المتحدة من خلال وحدة الاستخبارات الماليّة التابعة لها. تأتي ضخامة المعلومات الخاصة بشبكة مكافحة الجرائم المالية التابعة للولايات المتحدة من تقارير الأنشطة المشبوهة، والتقارير الخاصة بالتحويلات النقدية، واستمارات النقل النقدي عبر الحدود، بالإضافة إلى السجلات العامة.

تعتبر المعلومات التي يتم الحصول عليها من وحدة الاستخبارات الماليّة حساسة و لا يمكن استعمالها قانونيًا إلا كمعلومات استخباراتيّة ماليّة للمساعدة على التعرّف على الأدلة الحقيقية التي يُمكن الحصول عليها فيما بعد من خلال وسائل رسميّة أخرى. ونتيجة لذلك، لا يجب أن تُقدّم المعلومات الخاصة بوحدة الاستخبارات الماليّة إلى المحكمة كدليل فعلي. بلغة أخرى، لا يُمكن نشر مصدر هذه المعلومات، إلا أنّه يُمكن أن تكون معلومات استخباراتيّة هامة قد تقود التحقيقات إلى التعرّف على السجلات من خلال طلب رسمي للحصول على المساعدة القانونية المتبادلة أو إلى تحديد موقع الأصول الكبيرة التي يُمكن أن تخضع للمصادرة. في بعض الحالات، يُمكن استخدامها للحصول على المعلومات الاستخباراتيّة الماليّة بشكلٍ أسرع من تقديم طلب رسمي خاص بالمساعدة القانونية المتبادلة. ربما تقدم إليك وحدة الاستخبارات الماليّة الخاصة بك مساعدة كبيرة فيما يتعلق بالحصول على المعلومات التي لدى شبكة مكافحة الجرائم الماليّة التابعة للولايات المتحدة من خلال الآليات الخاصة بمجموعة إيغمونت. لمزيدٍ من المعلومات، يُمكنك زيارة www.egmontgroup.org

B. الطلبات الرسميّة

1. تنص القاعدة العامة على ضرورة الحصول على طلب رسمي بشأن المساعدة القانونيّة المتبادلة إذا تطبّب الحصول على تلك المعلومات إجراءً قسريًا بموجب قانون الولايات المتحدة.

ويتضمّن ذلك ما يلي:

- أ. طلبات تتعلق بسجلات الحسابات البنكيّة أو بسجلات التحويل السلكي؛
- ب. طلبات تتعلق بسجلات الأعمال أو الأطراف الثالثة حينما يرفض الشخص أو الكيان توفير السجلات وتقديمها طواعية؛
- ج. شهادات أو وثائق أخرى من دورها توثيق أي أعمال أو سجلات عامة؛
- د. البحث عن المباني، وأجهزة الكمبيوتر، وأي أجهزة إلكترونيّة؛
- هـ. سجلات الهاتف، والرسائل النصيّة، و / أو البريد الإلكتروني؛
- و. تنفيذ أمر أجنبي بالتقييد أو أمر المصادرة؛ و
- ز. إجبار شخص ما للحصول منه على شهادة تحت القسم قد رفض الإدلاء بها طواعية.

2. الأساس القانوني للطلب الرسمي

عندما تطلب سلطة قضائية أجنبية مساعدة قانونية رسمية من الولايات المتحدة، لابد أن توضح في الطلب الخاص بالمساعدة القانونية المتبادلة الأساس القانوني الذي بموجبه يتم تقديم الطلب. عادةً ما يستند الطلب الخاص بالمساعدة القانونية المتبادلة إما إلى معاهدة ثنائية أو معاهدة الأمم المتحدة أو معاهدة أخرى متعددة الأطراف كما هو موضح بالأسفل:

أ. معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة (MLAT)

معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة هي معاهدة ثنائية بين سلطتين قضائيتين من دورها توضيح كيفية تقديم طلب مع تحديد أغراضه. لدى الولايات المتحدة معاهدات مساعدة قانونية متبادلة مع ما يقرب من 100 سلطة قضائية². توضح معاهدات المساعدة القانونية المتبادلة المعلومات التي يجب أن يتضمنها الطلب.

ب. الأمم المتحدة والاتفاقيات الأخرى

إذا لم تُبرم دولة ما معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى تسعى إلى الحصول على مساعدة قانونية من خلالها، يُمكن اللجوء إلى اتفاقية الأمم المتحدة أو عقد اتفاقية إقليمية إذا قامت الدولتان مقدّمة الطلب والموجّه إليها الطلب بالمصادقة على الاتفاقية التي يجب أن تغطي جوانب السلوك. تتشابه متطلبات تقديم طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة في الاتفاقيات بشكل عام مع تلك المتطلبات الموضّحة بالأسفل، إلا أن كل اتفاقية مُدرجة بالأسفل تشتمل على قسم لتحديد المعلومات التي يجب أن يتضمنها طلب المساعدة القانونية المتبادلة.

- للتعرف على كيفية التعامل مع جرائم الفساد وغسيل الأموال، يُمكنك الاطلاع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC):
- فيما يتعلق بـ «الجريمة المُنظمة» – الجرائم التي يقوم بارتكابها ثلاثة أشخاص أو أكثر و التي من الممكن أن تدفع بهم إلى قضاء عقوبات السجن لمدة أربع سنوات أو أكثر – والجرائم ذات الصلة بغسيل الأموال، يُمكنك الاطلاع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المُنظمة عبر الوطنية (UNTOC):
- فيما يخص جرائم المخدرات وغسيل الأموال، يُمكنك الاطلاع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير مشروع في العقاقير المُخدّرة والمؤثرات العقلية (اتفاقية فيينا 1988):
- فيما يتعلق بجرائم الإرهاب، وغسيل الأموال وجرائم تمويل الإرهاب، يُمكنك الاطلاع على اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الإرهاب و تمويل الإرهاب؛ و
- فيما يخص نطاق واسع من الجرائم التي تقتصر على السلطات القضائية بنصف الكرة الأرضية الغربي، يُمكنك الاطلاع على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة لمنظمة الولايات الأمريكية.

² وللحصول على مزيد من المعلومات بشأن قائمة الدول التي أبرمت معها الولايات المتحدة معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة، من فضلك قم بزيارة:

<http://www.state.gov/in/rls/nrcrpt/2015/vol2/239045.htm>

3. الشروط

بشكل عام، يجب أن تُقدّم المعلومات التالية في طلب رسمي للحصول على الأدلة أو على المساعدة القسرية من جانب الولايات المتحدة:

- اسم المعاهدة الثنائية أو الاتفاقية متعددة الأطراف (انظر أعلاه) والتي يُمكن الاعتماد عليها لدعم الطلب؛
- معلومات بشأن السلطة التي تدير التحقيق الجنائي أو الملاحقة القضائية؛
- الملخص الواقعي للقضية، الذي يتضمن كيف ترتبط الأصول محل البحث بالسلوك الغير قانوني (كلما كانت التفاصيل أكثر، كانت النتائج أفضل)؛
- النص الخاص بالشروط القانونية أو القوانين، بما يشمل العقوبات، التي يستند إليها التحقيق أو الملاحقة القضائية؛
- أهداف التحقيق أو الملاحقة القضائية وأسماء الكيانات أو الهيكل القانونية الأخرى المتورطة في النشاط الإجرامي (بما يتضمّن المعلومات الخاصة بتحديد الهوية كتواريخ الميلاد، وأرقام جواز السفر والهوية، والمعلومات الخاصة بتسجيل الشركات، وإلخ)؛
- شرح طبيعة المساعدة التي يتم السعي إليها وعلاقتها بالتحقيق أو الإجراءات القضائية التي تُشكّل الأساس الذي يستند إليه الطلب؛ و
- أي متطلبات خاصة، كالسرّيّة أو الاستعجالية، ولماذا تعد تلك المتطلبات ضروريّة.

من أجل الحصول على المساعدة لإعداد طلب خاص بمعاهدة المساعدة القانونية المتبادلة، يُمكنك التواصل مع مكتب العلاقات الدولية بوزارة العدل للتعرف على التصميم المناسب لكل الطلبات الخاصة بالمساعدة القانونية الرسميّة. سيعمل محامو مكتب العلاقات الدولية مع شركائهم الأجانب لتنفيذ طلبات الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة، ويلعب مكتب العلاقات الدولية دورًا جوهريًا في توجيه بشأن الطريقة المثلى لإعداد وصياغة تلك الطلبات، إن إجراء مكالمة تمهيدية أو إرسال بريد إلكتروني سيعجّل إتمام معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة بشكل ملحوظ.

IV. ضبط أو تقييد الأصول

أ. التقييد المستند على تطبيق أمر تقييد أجنبي

1. بموجب قانون الولايات المتحدة، ربما تقوم الولايات المتحدة، في بعض الحالات، بتنفيذ أمر تقييد خاص بمحكمة أجنبية. يجب أن تتقدّم الدولة مُقدّمة الطلب إلى مكتب العلاقات الدولية التابع لوزارة العدل بالطلب الخاص بها، والذي تم تقديمه بموجب معاهدة المساعدة القانونية المتبادلة، إحدى اتفاقيات الأمم المتحدة أو الاتفاقيات الإقليمية الأخرى، أو اتفاقيةً رسميّة أخرى لتقديم المساعدة المتبادلة لأغراض المصادرة.

2. يجب أن يتضمّن الطلب ما يلي:

أ. ملخص للحقائق المُتعلّقة بالقضية مدعومة بأدلة تثبت وقوع جريمة و تثبت أن الأصول التي يجب ضبطها / تقييدها في الولايات المتحدة هي نتيجة لذلك السلوك الإجرامي، بالإضافة إلى أساس معقول لتوضيح أسباب مصادرتها. تعرّف جيدًا على المتطلبات الأخرى للمعاهدة ذات الصلة بالمساعدة القانونية المتبادلة أو أي اتفاقية أخرى؛

ب. نسخة من أمر التقييد الخاص بالمحكمة مُقدّمة الطلب والذي يذكر **تحديدًا** الأصول التي يجب تقييدها في الولايات المتحدة، أو كبديل، أمر ينص بوضوح على تقييدها للأصول المتعلّقة بالمتهم. إذا لم يُحدد أمر التقييد الأصول المُتعلّقة بالمتهمين، يجب أن يقدم الحد الأقصى من عائدات الأنشطة الإجرامية والتي من الممكن مصادرتها في نهاية الإجراءات الأجنبية التي سيتم اتخاذها بالإضافة إلى تحديد الكميات التي تم تقييدها بالفعل خلال التحقيق؛

- ج. شهادة أو تفسير من السلطة القضائية التابعة للدولة مُقدّمة الطلب تدل على انها امتثلت لمتطلبات الإجراءات القانونية الواجبة والتي تتضمن المنهج الذي تم اتباعه (أو يتم اتباعه إذا كان صدر الأمر من طرف واحد³) من أجل إخطار كل الأشخاص ممن لديهم مصالح محمية في الملكية التي ستخضع للمصادرة بالإجراءات التي سيتم اتخاذها كي يُصبح لديهم متسع من الوقت للمطالبة بحقوقهم؛
- د. شهادة تفيد بأن المحكمة الأجنبية المسؤولة عن إصدار الأمر تتمتع بسلطة قضائية تعطيها حق إصدار هذا النوع من الأوامر؛ و
- هـ. شهادة تفيد أنه لا يوجد دليل اللجوء إلى الاحتيال والتلاعب للحصول على الأمر.

ب. أمر تقييد مؤقت (تجميد أو ضبط) يستند إلى اعتقال أو اتهام أجنبي

1. بموجب قانون الولايات المتحدة، بإمكان المدعين العامين الأمريكيين توجيه طلب إلى المحاكم التابعة للولايات المتحدة لإصدار أمر تقييد مؤقت (قابل للتجديد) مدته 30 يوم بشأن الأصول التي ستخضع للمصادرة والتي تقع في الولايات المتحدة استنادًا على دليل على الاعتقال أو الاتهام في دولة أجنبية. ومع ذلك، لا بد من توافر أساس واقعي وقانوني قوي لإثبات أن معلومات كافية ستُصبح متاحة بشكل سريع من أجل تقييد ومصادرة الأصول بموجب قانون الولايات المتحدة، بدلاً من تقييدها بموجب قانون أجنبي. ونتيجة لوجوب إصدار و حفظ تلك الضمانات القوية المدعومة بالحقائق والقوانين، فإنه نادرا ما يتم تحويل هذا الامر في الولايات المتحدة.
2. أثناء اتخاذ الإجراءات الخاصة بأمر التقييد، يُمكن لمدع عام أمريكي أن يتقدّم إلى محكمة في موقع وجود الممتلكات بطلب للحصول على أمر موجّه من طرف واحد لتقييد للممتلكات الخاضعة للمصادرة على ألا تزيد مدة التقييد عن 30 يوم يتم خلالها انتظار دليل آخر لدعم المصادرة الغيّر قائمة على إدانة بمحاكم الولايات المتحدة، ربما يتطلب الأمر الحصول على إقرار من السلطات القانونية التابعة للدولة الأجنبية و حضور شاهد مُحلّف بمحكمة الولايات المتحدة. يجوز تمديد مدة الأمر ذي الـ 30 يوم إذا قدمت السلطات الأمريكية «سببًا وجيهًا» للتمديد.
3. استنادًا إلى الدليل والمخلص المُقدّمين من الدولة مُقدّمة الطلب إلى الولايات المتحدة، يجب أن يبرهن المدعي العام الأمريكي ما يلي للمحكمة في الولايات المتحدة:
 - أ. الأساس الذي يستند عليه الاعتقاد بأن الشخص الذي تم اعتقاله أو اتهامه قد قام بارتكاب الجريمة (الجرائم) المذكورة؛
 - ب. طبيعة الاتهامات الأجنبية والأساس الذي يستند إليه الاعتقاد بأن الشخص المعتقل أو المُتهم لديه ممتلكات خاضعة للمصادرة في الولايات المتحدة بموجب قانون الولايات المتحدة؛
 - ج. الدليل على أن الممتلكات الخاضعة للتقييد يمكن تعقب صلتها بالعائدات الغير مشروعة، أو أنها وسيلة، للجريمة موضوع الاتهام؛ و
 - د. السبب وراء ضرورة أمر التقييد والحاجة إليه للحفاظ على توافر الممتلكات خلال الفترة الزمنية اللازمة للحصول على الدليل الذي سيستخدم لدعم القرار النهائي الخاص بمصادرة الممتلكات بموجب قانون الولايات المتحدة.

3 تعني كلمة Ex parte أنه لا يتم إخطار الأطراف المتضررة أو الإعلان عن الإجراءات المتعلقة بالقضية بشكل عام إلا بعد الحصول على أمر من الولايات المتحدة.

ج. طلب الحصول على أمر تقييد الأصول في الولايات المتحدة قبل إصدار تهمة أو أمر تقييد في

السلطة القضائية الأجنبية

1. في بعض الحالات النادرة، يسعى المدعون العامون بالولايات المتحدة إلى الحصول على أمر تقييد من المحاكم الأمريكية نيابة عن دولة أجنبية للتمكّن من تقييد ملكية الولايات المتحدة قبل أن يتم القبض على المدعى عليه أو اتهامه. ذلك لضمان عدم اختفاء الأصول بالولايات المتحدة عند إلقاء القبض على المدعى عليه، وعدم إخطاره لأشخاص لتحريك الأموال أو التنازل عن الملكية. يمكن أن تكون المدة الزمنية المخصصة لهذا النوع من أوامر التقييد محدودة جدًا، ويمكن تفسير مقدار الأدلة المطلوبة بحزم وصرامة؛ لذا من الأفضل استشارة مكتب العلاقات الدولية ووزارة العدل، قسم الجريمة، قسم غسيل الأموال واسترداد الأصول بأسرع وقت ممكن للتعرف على كيفية تقديم المساعدة.
2. يجب أن تعطي الدولة مُقدّمة الطلب لمكتب التحقيقات الدولية بموجب المعاهدة أو الاتفاقية ذات الصلة المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة ما يلي:

أ. ملخص الحقائق المتعلقة بالقضية بالإضافة إلى أية معلومات لازمة بموجب المعاهدة أو الاتفاقية المحددة؛

ب. إقرار (شهادة يتم الحصول عليها بعد حلف القسم) من مسؤول أجنبي لديه معرفة بالقضية يتضمن ما يلي:

- تاريخ التحقيق وهويات المشتبه بهم و شركاتهم أو أعمالهم؛
- الاقتباسات القانونية أو الدستورية الأجنبية وملخص الجرائم موضوع التحقيق و/ أو الاتهام والسلطة المسؤولة عن تنفيذ أمر المصادرة المتعلق بالجرائم التي تم ارتكابها؛
- تواريخ الجرائم المرتكبة والأساس الواقعي للاتهامات المحتملة؛
- وصف للأصول التي سيتم تقييدها (مُرَوِّد بأرقام حساب بنكي تم التحقق منه أو معلومات تعريفية أخرى)؛
- شرح مفصّل للعلاقة بين الأصول المحددة التي سيتم تقييدها في الولايات المتحدة والسلوك الإجرامي للمشتبه به؛
- شرح مفصّل لأي علاقة بين أي مشتبه به وأي شركات تقع بحوزتها الأصول؛
- الدليل الداعم، وأي شيء يُبين مصداقية ذلك الدليل؛
- الأساس المعقول للاعتقاد بأنه سيتم إصدار التهم في المستقبل القريب و أنه سيتم مصادرة الممتلكات في المستقبل؛
- ما إذا كانت الأصول عرضة للمصادرة كعائدات أو كمتلكات يمكن تتبع أصلها إلى عائدات غير مشروعة أو كوسائل متباعدة أو لأنها ستخضع يومًا ما لحكم قضائي مبني على القيمة (حكم قضائي يدفع المال) حتى في حالة عدم وجود صلة بين الأصول والنشاط الإجرامي الذي تم ارتكابه؛ و
- إقرار بأن «الإجراءات القانونية الواجبة»، وهما، الحق في تلقي إخطار بشأن الإجراءات وفرصة الاستماع إليك كطرفٍ مالك بريء، تم بالفعل أو سيتم اتباعها خلال الإجراءات والتحقيق.

3. ينبغي على الدولة مُقدّمة الطلب أن تقدم المعلومات الكافية بشأن القوانين والجرائم التي تم ارتكابها حتى يتسنى للمدعي العام الأمريكي أن يُثبت للمحكمة وجود مُصادرة مزدوجة. و هو أن يتم اعتبار السلوك الإجرامي الأجنبي الذي تسبب في صدور أمر التقييد أو المصادرة بأمر من السلطة القضائية مُقدّمة الطلب جريمة بموجب قانون الولايات المتحدة تستحق أن يصدر بشأنها أمر مصادرة إذا حدث نفس الأفعال والأخطاء داخل الولايات المتحدة، وبالإضافة إلى ذلك، ربما يتطلب الأمر حضور الشاهد المحلّف باليمين داخل المحكمة بالولايات المتحدة كي يُدلي بشهادته ويقدم الدليل إلى المحكمة الأمريكية.

أ. قرار مصادرة دون الاستناد إلى إدانة نتيجة لحدوث انتهاكات لقانون الولايات المتحدة

١. بموجب قانون الولايات المتحدة، من حق وزارة العدل اتخاذ إجراءات مصادرة دون الاستناد إلى إدانة (NCB) ضد مداخل و وسائل الفساد، بما يشمل الممتلكات داخل الولايات المتحدة وخارجها، في حال تم الحصول عليها كنتيجة للأعمال الإجرامية بالولايات المتحدة أو كنتيجة لحدوث سلوك إجرامي في جزء منها. ومن النقاط التي يجب وضعها بعين الاعتبار حول المصادرة دون الاستناد إلى إدانة ما يلي:

أ. يلقي هذا النوع من المصادرة تشجيعاً من قِبل اتفاقيات الأمم المتحدة وهي ممارسته مدعومة من قبل عدة توصيات من جانب فريق العمل المالي. وهو إجراء يتم اتخاذه بشأن الممتلكات وليس ضد المجرم المخالف للقانون و بالتالي لا يتطلب الأمر إدانة جنائية أو الحصول على حكم قضائي من محكمة تابعة للولايات المتحدة ضد صاحب الممتلكات. فيما يتعلق بأمر المصادرة الغير مستند إلى إدانة، يجب أن تحصل محكمة الولايات المتحدة على حكم قضائي بشأن الممتلكات الخاضعة للمصادرة، التي قد تحتاج فقط إلى اتصال محدود بالولايات المتحدة، كالمعاملات المتعلقة بالنظام المالي للولايات المتحدة.

ب. تتطلب الإجراءات الخاصة بالمصادرة الغير مُستندة إلى إدانة دليلاً على الاتصال المباشر بين الأصول المكتسبة بطرق غير شرعية والسلوك الإجرامي. إثبات امتلاك المسئول لثروة غير مُبررة سيكون دليلاً مُساعدًا، ولكنه لن يكون دليلاً كافيًا لوحده. يعتبر عبء الحصول على دليل للحصول على أمر مصادرة غير مُستند إلى إدانة معيارًا لتأرجح الأدلة، أو احتمالاً يفيد بأن الأصول كانت على الأرجح من العائدات الإجرامية أو استخدمت لتيسير ارتكاب الجريمة.

ج. يُمكن أن تُبادر وزارة العدل باتخاذ إجراءاتها الخاصة للمصادرة الغير مُستندة إلى إدانة ضد العائدات والوسائل المُتبعة بشأن الجرائم الأصلية لغسيل الأموال، والتي تتضمن قائمة موسعة من الجرائم الأصلية الأجنبية والجرائم الأخرى التي تم ارتكابها بالولايات المتحدة وتشتمل على عوامل دولية، كتنقل الممتلكات عبر الحدود عن طريق السرقة أو النصب والاحتيال بقيمة تزيد عن 5.000 دولار.

٢. في حالة قيام السلطات الأمريكية باتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بأمر المصادرة في محاكم الولايات المتحدة، ستحتاج الولايات المتحدة من السلطات الأجنبية المسئولة عن تنفيذ القانون كل الدلائل المتوفرة التي تثبت وجود علاقة بين الممتلكات والنشاط الإجرامي الأجنبي، كالسجلات المالية، المقابلات الشخصية مع الشهود، أي شهادة تحت القسم، القوانين ذات الصلة بالأعمال الإجرامية؛ وثائق الاتهام إن وُجدت؛ والمعلومات اللازمة الأخرى عند الطلب.

٣. يجب أن تتضمن الطلبات التي تسعى إلى الحصول على أمر ضبط / مصادرة غير مُستند على إدانة للممتلكات الإجرامية في الولايات المتحدة على المعلومات الإضافية التالية:

أ. تعريف الأصول التي سيتم تقييدها أو مصادرتها (بما يتضمن أرقام الحسابات أو المعلومات التعريفية المفصلة الأخرى)؛

ب. شرح وتفسير العلاقة بين الأصول المحددة التي سيتم تقييدها أو مصادرتها في الولايات المتحدة والسلوك الإجرامي للمشتبه به (حتى تتمكن الولايات المتحدة من دراسة إمكانية تنفيذ إجراء المصادرة الخاص بها)؛

ج. شرح وتفسير العلاقات بين أي مشتبه بهم وأي مُرشحين أو شركات تم الاستيلاء على الأصول من خلالها؛

4 بموجب قانون الولايات المتحدة، يوجد قرار مصادرة يستند إلى إدانة إجرامية. يُمكن أن تقوم الولايات المتحدة بالملاحقة القضائية المتوارية أو المتتابعة للمشتبه به الذي تم التحقيق معه أو اتهامه بالخارج، إذا حدث انتهاك لقانون الولايات المتحدة من خلال السلوك الذي تم ارتكابه أو عمليات غسيل الأموال مما قد يؤدي إلى صدور أمر بالمصادرة. ويتطلب ذلك الأمر تواجد المجرم المخالف للقانون بالولايات المتحدة وغير محتمل تواجد في قضايا الفساد الأجنبية. يُمكنك التواصل مع مكتب التحقيقات الدولية أو قسم غسيل الأموال واسترداد الأصول إذا كنت تتوقع حصول الولايات المتحدة على حكم قضائي بخصوص المسئول الأجنبي.

- د. تعريف أي أمر بالتقييد أصدرته المحكمة التابعة للسلطة القضائية مُقدّمة الطلب؛ و
- هـ. تعريف أي أحكام مُصادرة نهائية تم الحصول عليها من جهة السلطة القضائية مُقدّمة الطلب بالإضافة إلى الخلفية الإجرائية لتلك الأحكام.

ب. تنفيذ الحكم الأجنبي النهائي بالمصادرة

1. بموجب قانون الولايات المتحدة، يمكن للولايات المتحدة في ظروف معينة أن تقدم التماسا لمحكمة تابعة لها لتنفيذ أمر نهائي بالمصادرة أبدته محكمة أجنبية. يمكن أن يشمل الأمر أصولا معينة في الولايات المتحدة تم الحصول عليها كنتيجة لارتكاب الجرائم أو في بعض الحالات أصولا تُمثّل الأرصدة الغير مُحصّلة من المصادرة القائمة على القيمة. بإمكان الدولة مُقدّمة الطلب التقدم إلى مكتب التحقيقات الدولية بطلب يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة لتنفيذ حكم المصادرة النهائي من المحكمة.

2. ستحتاج إلى ما يلي عند تقديم طلب المساعدة القانونية المتبادلة:

- أ. ملخص مُفصّل يشمل الحقائق المتعلقة بالقضية وأي معلومات أخرى لازمة بموجب المعاهدة أو الاتفاقية المُحددة؛
- ب. نسخة مُوثّقة من حكم قضائي غير قابل للاستئناف بشأن أمر المصادرة؛ و
- ج. إقرار (شهادة يتم الحصول عليها بعد حلف القَسَم) ينص على:

- لن يخضع الحكم القضائي لأي طعن؛
- التزمت الدولة مُقدّمة الطلب بالإجراءات القانونية (بما يتضمّن إخطار جميع الأشخاص ممن لديهم ممتلكات بالإجراءات بحيث يكون لديهم الوقت الكافي للمطالبة بحقوقهم)؛
- لدى المحكمة المسؤولية عن إصدار الحكم السلطة القضائية (الحق القانوني) اللازمة لإصدار مثل تلك الأحكام القضائية؛ و
- لا يوجد أي دليل على الحصول على الحكم القضائي بالاحتيال والنصب.

إن أمكن، يجب أن تتواصل السلطات القضائية المهتمة بقضية المساعدة مع مكتب التحقيقات الدولية أو قسم غسيل الأموال واسترداد الأصول قبل صدور الأمر، كي تزيد من احتمالية أن تفي بمعايير الولايات المتحدة ذات الصلة بتنفيذ القوانين.

VI. إعادة الأصول إلى الوطن والتصرّف فيها

يُعد الهدف الأساسي من مبادرة استرداد الأصول الناشئة عن الحكم الفاسد هو استرداد الأصول من أجل تحقيق المنفعة للشعب المتضرر من إساءة استخدام السلطة عبر الوسائل الشفافة والخاضعة للمساءلة. ترسل عملية استرداد الأصول رسالة هامة بأن الفساد لا يثمر وتساعد هذه العملية على منع كون الولايات المتحدة ملاذا آمنا للعائدات الكليبتوقراطية. تلعب الإجراءات الشفافة والخاضعة للمحاسبة الخاصة بإعادة الأصول التي تم مصادرتها إلى الوطن والتصرّف فيها دورًا جوهريًا في تحقيق أهداف التحقيق الجنائي المتعلقة بمحاربة الفساد، وتساعد على تحسين بعض آثار الفساد، وإظهار أنه قد تم استعادة الأموال المختلسة و المكاسب الغير مشروعة و أنه يمكن استخدامها في المنفعة العامة.

بالتأكيد، تعتمد استعادة الأصول التي تم مصادرتها إلى الوطن والتصرّف فيها على تعريف، وتقييد، ومصادرة تلك الأصول، وتنفيذ الأحكام القضائية المتعلقة بالمصادرة. يلعب التعاون الدولي دورًا جوهريًا في نجاح إجراءات استعادة الأصول. يكمن تأثير الإجراءات القانونية الخاصة بالمصادرة في إلغاء حقوق ملكية الفرد أو الكيان القانوني واستثمارها لصالح الحكومة، إما كنتيجة لإدانة جنائية وإصدار حكم بمصادرتها، أو أمر بالمصادرة غير مستند إلى إدانة، أو تنفيذ حكم قضائي أجنبي بالمصادرة.

لدى الولايات المتحدة سلطة قضائية مرنة تمنحها حق إعادة أصول مصادرة و تقديمها إلى ضحايا الجريمة أو إلى حكومة أجنبيةً اعترافاً بجميلها و مساعدتها. ومع ذلك، تختلف الآليات القانونية المتاحة وتتنوع بناءً على الظروف المحيطة بالقضايا الفردية. عبر هذا الإطار القانوني، وقبل تكوين مبادرة استرداد الأصول الناشئة عن الحكم الفاسد، أعادت الولايات المتحدة ملايين الدولارات التي قد تم كسبها كنتيجة لأعمال الفساد من خلال التعاون مع شركائها حول العالم. يجب أن تستشير السلطات الأجنبية قسم غسيل الأموال واسترداد الأصول فيما يتعلق بالآليات المختلفة والمتاحة من أجل إعادة الأصول إلى الوطن والتصرف فيها في سياق قضايا محددة.

قسم غسيل الأموال واسترداد الأصول (MLARS)

وزارة العدل الأمريكية

1400 New York Ave., NW, Washington, DC 20005

البريد الإلكتروني: kleptocracy@usdoj.gov

رقم الهاتف: +1 202 514-1263 (اسأل عن محام بالوحدة الدولية)

رقم الفاكس: +1 202 514-5522

مكتب العلاقات الدولية (OIA)

وزارة العدل الأمريكية

1301 New York Ave., NW, Washington, DC 20005

يتولى المحامون مسئولية دول بصفة خاصة لذلك اسأل عن محام مسئول عن المساعدة في قضايا دولتك.

رقم الهاتف: +1 202-514-0000

رقم الفاكس: +1 202-514-0080

مكتب برامج مكافحة الجريمة

وزارة الخارجية الأمريكية

2401 E St., NW, Washington, DC 20037

البريد الإلكتروني: anti-corruption@state.gov

«تتطلب محاربة الفساد الالتزام من جانب كل الأمم والتعاون فيما بينهم. تقف الولايات المتحدة على أهبة الاستعداد لمساعدة شركائها حول العالم لمحاربة الفساد، وسنحرم المسؤولين الفاسدين الأجانب من فرصة استخدام أسواقنا والاستمتاع ببيضائنا. سنكون صامدين في عزمنا»

المدعي العام الأمريكي جيف سيشنز



United States Department of State